

الهندسة المالية الإسلامية: المفهوم والضوابط

أ. قاسمي خديجة¹

ملخص:

الهندسة المالية الإسلامية يقصد بها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من العمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، بالاستعانة بمعارف وكفاءات المجالات الأخرى وأهمها الرياضيات، الإحصاء، و المعلوماتية، لدراسة المعلومات بطريقة علمية عميقة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية مع مراعاة العمل في إطار موجبات الشريعة الإسلامية ومقاصدها، وتهدف هذه الهندسة إلى توفير بدائل للمنتجات المالية التقليدية التي صارت عيوبها أكثر من مزاياها، بعيداً عن التقليد النمطي لها، حيث تقوم الهندسة المالية الإسلامية على مبدأ الالتزام بالضوابط الشرعية والأخلاقية والتركيز على المساهمة الحقيقية في الاقتصاد. ولأن الأصل في المعاملات الإباحة فإن الشريعة الإسلامية خلّت المجال واسعاً أمام الإبداع و الابتكار المالي في كل ما يحقق المصلحة، و لكنه رسم الحدود التي تضمن بقاء هذه المعاملات في خدمة المصلحة العامة والخاصة للأفراد، فسد الذرائع التي تؤدي الفساد بطريقة تجمع بين الثبات والمرونة.

Résumé :

Financial Islamic Engineering destiné gamme d'activités qui incluent la conception, le développement et la mise en œuvre de chacune des opérations financières de l'innovateur, en plus de formuler des solutions créatives à des problèmes de financement, en utilisant les connaissances et les compétences d'autres domaines, notamment les mathématiques, les statistiques et l'informatique, d'étudier les informations d'une manière scientifique profonde aide prendre des décisions

¹ طالبة دكتوراه، جامعة أحمد دراية – أدرار khadidja170@gmail.com

d'investissement, en tenant compte des travaux en vertu des lignes directrices de la loi islamique et ses buts,

Et Financial Islamique Engineering vise à fournir des alternatives aux produits financiers classiques, qui est devenu plus d'inconvénients que d'avantages, loin de sa tradition typique, où l'ingénierie financière islamique sur l'attachement au principe de la légalité islamique et des contrôles éthiques et de se concentrer sur la contribution réelle à l'économie.

Parce que l'origine des transactions autorisé le champ vide ; charia islamique grande ouverte pour la créativité et l'innovation financière dans tout l'intérêt, et il a attiré une frontière qui assurera la survie de ces opérations au service de l'intérêt public et des personnes privées, des excuses qui mènent la corruption d'une manière qui combine stabilité et flexibilité gâté.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد واله الطيبين الطاهرين.

وبعد

إن الاقتصاد الإسلامي بشكل عام والهندسة المالية الإسلامية خاصة يخضع للعديد من الضوابط الاقتصادية والشرعية حتى يمكن له أن يمثل الفلسفة الإسلامية الاقتصادية التي توازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للمؤسسات والأعوان الاقتصاديين.

الإشكال:

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكال التالي: ما هو مفهوم الهندسة المالية وما هي الضوابط التي تجعل منها هندسة مالية إسلامية ؟

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته من أهمية الهندسة المالية من الناحية الاقتصادية باعتبارها عنصر تجديد وابتكار في الاقتصاد، كما يستمد أيضاً من أهمية الجانب الإسلامي كبديل لاقتصاد الأزمات.

أهداف البحث:

تحديد مفهوم الهندسة المالية الإسلامية، والاحاطة بالضوابط الشرعية التي تحكمها.

منهج البحث

نظراً لطبيعة الموضوع والتي تتطلب المنهج الوصفي في البحث عن مفهوم الهندسة المالية الإسلامية، وكذا المنهج الاستقرائي للإحاطة بالضوابط الشرعية التي تحكم الهندسة المالية الإسلامية.

محتويات البحث:

ينقسم البحث إلى مبحثين: المبحث الأول: ماهية الهندسة المالية. المبحث الثاني: ضوابط الهندسة المالية الإسلامية.

المبحث الأول: مفهوم الهندسة المالية الإسلامية**المطلب الأول: تعريف الهندسة المالية الإسلامية****الفرع الأول: تعريف الهندسة المالية**

الهندسة المالية هي إحدى فروع علوم تخمين المخاطر أو علم قياس المخاطر. ظهرت للوجود في منتصف الثمانينات بهدف عون وخدمة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر والتخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق وبيئة المنشآت. ففي لندن عندما فتحت البنوك كان هناك إدارات لمساعدة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر التي يسببها لها عملاتها وإيجاد حلول لتلك المشاكل وجرى عدد من المحاولات لتطوير

منتجات أسواق المال وكانت تلك بداية ظهور الهندسة المالية.

الهندسة المالية مجال تستغل فيه معارف وكفاءات المجالات الأخرى وأهمها الرياضيات والاقتصاد والمعلومات لدراسة المعلومات بطريقة علمية عميقة تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية دون المغامرة والتعرض لأخطار تقلبات أسواق البورصة.

هنالك نطاقين رئيسيين تستغل فيهما الهندسة المالية:¹

- دراسة سوق المال (البورصة، البنوك)(المحيط الخارجي)

- دراسة التوازن المالي للشركات(المحيط الداخلي)

الفرع الثاني: تعريف الهندسة المالية الإسلامية

الهندسة المالية الإسلامية يقصد بها مجموعة الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار موجهات الشرع الحنيف.²

تضمن الهندسة المالية الإسلامية حسب التعريف العناصر

التالية:

1. ابتكار أدوات مالية جديدة.
2. ابتكار اليات تمويلية جديدة.
3. ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية ذات كفاءة اقتصادية، مثل إدارة السيولة أو الديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع، تتنافس وتقدم بديل للمنتجات الموجودة.

¹ عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع لكلية العلوم الادارية و الاجتماعية بجامعة الكويت، "الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي" المنعقد بتاريخ 15-16/12/2010.

² سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، بيت المشورة، الكويت، 2004، ص 01.

4. أن تكون الابتكارات المشار إليها سابقا سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية أي تتميز بالمصادقية الشرعية،

إن الحديث عن الهندية المالية الإسلامية يستدعي الحديث عن المهندس المالي الإسلامي فإن مركب الهندسة المالية الاسمية يربط بين الهندسة المالية كعلم جديد النشأة، والفقه الإسلامي وأدلته، بكل مذاهبه وأقواله المشهورة و غير المشهورة في المذاهب الأربعة أو خارجها، وما يتبعها من مراعاة المصالح و سد الذرائع.

ولهذا فإن المهندس المالي الإسلامي بالإضافة إلى ضرورة كونه متمكن في المجال الاقتصادي بصفة عامة، وخاصة المعاملات المالية المعاصرة و أسواقها الشديدة التعقيد، لابد أن يكون عالما مجتهداً في الفقه الإسلامي يتميز بصحة الفهم وألفاظه، عالما بمصادر الاحكام من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وبالناسخ والمنسوخ، عالماً باللغة العربية، محيطاً بمقاصد الشريعة، صادقاً فيما يبلغه عن الله، فالمهندس المالي الإسلامي إذا أصدر منتج مالي إسلامي فهو فتوى ضمنية بجوازه الشرعي فهو فيه موقع عن رب العالمين .

فالدور المناط بالمهندس المالي الإسلامي ذا أهمية بالغة فهو لا يتوقف على ابتكار وتسيير المعاملات المالية بما يتلاءم مع أحكام الفروع الفقهية و محاكاة المنتجات المالية التقليدية، بل بما يحقق النظرة الإسلامية الشاملة للاقتصاد والمعاملات المالية، ويحقق مقاصد الشريعة في حفظ المال، ويحقق الكفاءة الاقتصادية.

ونظراً لكون كل من العلوم المالية و العلوم الشرعية تحتاج إلى استنفاغ الجهد، كان من الصعب توفر كل من شروط المجتهد الشرعي المطلق والعالم المالي في شخص واحد، كان لابد من الحديث عن تجزؤ

الاجتهاد، وكذا الاجتهاد الجماعي.

- تجزئة الاجتهاد

الأصل في المجتهد أن يكون مطلقاً قادراً على الاجتهاد في كل فروع الفقه الإسلامي و بدأ الحديث عن تجزؤ الاجتهاد كمسألة خلافية وهو أن يكون العالم قد تحصل له في بعض المسائل ما هو مناط الاجتهاد من الادلة دون غيرها، فإذا حصل له ذلك فهل له أن يجتهد فيها أو لا، فذهب البعض إلى أنه لا يجوز تجزئة الاجتهاد لأن أكثر علوم الاجتهاد يتعلق بعضها ببعض، ويأخذ بعضها بحجزة بعض وأن الدراسات الجزئية لا تمكن من مقاصد الاحكام،¹ لكن في ظل الجو التخصصي الذي تشهده العلوم وتسارع مستجدات الحياة، عاد الحديث عن تجزؤ الاجتهاد كضرورة تفرض نفسها. فجاز أن يكون الشخص عالماً مجتهداً في المعاملات المالية أو أي جزء منها كالمداينات أو المشاركات مثلاً.

- الاجتهاد الجماعي

الاجتهاد الجماعي في العصر الحالي ضرورة قصوى، ومقصد جليل في حد ذاته؛ ليس لكثرة المشكلات والوقائع الجزئية التي ليست لها أحكام فقط، وإنما لوجود الظواهر المعقدة والأوضاع العامة التي هي فوق جزئيات تلك المشكلات والوقائع، ولضخامة حجم الهيمنة الأجنبية التي تركت آثارها في بعض أنماط التفكير والسلوك لدى شعوب الاسلام التي هي في أشد الحاجة إلى استفراغ منقطع ظليل، ومتابعات قد تفتني أعماراً وأحقاباً لو تركت لأفراد وأعلام معينين، فليس هناك من سبيل سوى اعتماد الجماعية الاجتهادية القائمة على عمل الخبراء واستتباط الفقهاء، ودور المؤسسات العلمية والجامعية الشرعية، والاستئناس بالعلوم والمعارف العصرية.

¹ محمد بن علي بن محمد الشوكاني، إرشاد الفحول الي تحقيق الحق من علم الأصول، دار الكتاب العربي، ط2، 1419هـ - 1999م، ج2، ص217.

وقد دعا إلى هذا الكثير من العلماء والفقهاء والمصلحين الذين رأوا في الاجتهاد الفردي عجزه عن المعالجة الشمولية للعصر وأحواله على الرغم من أهميته المعتبرة في الافتاء.

الفرع الثالث: أهداف الهندسة المالية الإسلامية

تهدف الهندسة المالية الإسلامية إلى¹:

1- توفير البدائل للمنتجات المالية التقليدية:

حيث أن الهندسة المالية الإسلامية هي وسيلة للإبداع والتطوير وإيجاد المنتجات الإسلامية البديلة للمنتجات التقليدية، وهذا يتطلب توفر القدرة على إيجاد المنتجات البديلة للتقليدية، في بيئة تفتقر إلى محفزات الابداع، بالإضافة إلى ندرة الافراد المبدعين، والحاجة إلى ثقافة المؤسسات الكمالية الإسلامية وتفهمها للإبداع، ومدى اهتمامها بعمليات البحوث والتطوير، ومدى المام المبدعين المختصين بالمفاهيم الشرعية التي من شأنها تعزيز الابداع الاصيل.

2- تجنب التقليد لمنتجات المصارف التقليدية:

حيث أن التقليد هو البديل الوحيد للإبداع في غياب الهندسة المالية الإسلامية وعجز المؤسسات المالية عن ابتكار وتطوير منتجات مالية إسلامية تنافس نظيراتها التقليدية، ولكن في المقابل يجب عدم تحميل المؤسسات المالية الإسلامية ما لا تحتمل.

المطلب الثاني: مبادئ الهندسة المالية الإسلامية و أدواتها

تقوم الصناعة المالية التقليدية خاصة على التحوط وإدارة المخاطر بصفة مبالغ فيها إلى درجة أنها فصلت بين المخاطرة و العائد وصارت تجارة التأمينات والمضاربة في أصل السوق المالية و ضعف الارتباط بين هذه السوق والسوق العينية، الأمر الذي كان سبباً مباشراً أو غير

¹ ينظر سامي السويلم، المرجع نفسه، ص ص11-12.

مباشر لمعظم الأزمات المالية العالمية، وكننتيجة لهذه الأزمات توجه النظر لدراسة حلولها في الاقتصاد الإسلامي.¹

الفرع الأول: مبادئ الهندسة المالية الإسلامية

الالتزام بالضوابط الأخلاقية والشرعية : بشكل عام تدخل

الاسلام بهيكل السوق حيث حرم كل عقد يؤدي إلى الربا والظلم والغرر والغبن والتدليس، وفلسفة الاسلام في ذلك أنها شروط أساسية للمنافسة الكفوءة الشريفة، وبطبيعة الحال ينطبق هذا المبدأ على السوق المالية الإسلامية، أي السوق المنضبطة بالضوابط الشرعية، ولم يتدخل الاسلام بالية السوق (العرض والطلب) لأنها من الحريات الطبيعية التي أقرتها الشريعة الإسلامية كشرط مكمل وكافي لأداء السوق بكفاءة .

الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي: في الأسواق المالية

المعاصرة تكثر المضاربات غير الأخلاقية من بعض المتعاملين بالسوق المالي فيقومون بشراء الأوراق المالية وبيعها ليس بغرض الاستثمار أو الاسترباح ولكن بغرض التأثير على الأسعار لصالحهم وهذا ما يؤدي إلى ظهور ميول احتكارية في هذه الأسواق، لكن في السوق الإسلامية لا توجد مثل هذه المضاربات لان الناظر في العقود الإسلامية يرى أنها عقود تهدف إلى الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي مثل المشاركات والبيوع والاجارات وغيرها من العقود، بالإضافة إلى ذلك فإن الاسلام قد حرم الاحتكار فقال عليه الصلاة والسلام " المحتكر ملعون والجالب مرزوق "² .

المساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية: إن من شروط

تحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد أن تكون الاستثمارات فيه حقيقية، وهذا ما

1 ينظر احمد محمد محمود نصار، الأسواق المالية الإسلامية: مبادئها وأدواتها،

Islamic_econoics@yahooogroups.com، 2014/08/31، ما 12:00،

² أخرجه البيهقي في شعب الأيمان، فصل في ترك الاحتكار، ح 112113

تتميز به الأسواق المالية الإسلامية، وهذا مبدأ مهم من مبادئ الاقتصاد الإسلامي، حيث انه لا يوجد تناقض بين الأهداف الكلية للمجتمع في التنمية الاقتصادية والية تعامل الافراد في السوق الإسلامية.

الفرع الثاني: أدوات الهندسة المالية الإسلامية

أدوات المشاركة: أي سندات المشاركة المستمرة والمتناقصة حيث يقوم المتعاملين بإبرام عقد مشاركة تتمثل في سندات يمثل كل سند حصة أو سهم مشاركة في رأس مال مشروع، ويتم تعيين هيئة لإدارة المشاركة بحسب شروط نشرة الاصدار مع الاخذ بعين الاعتبار الشروط الشرعية لعقد المشاركة، ويتم تداول هذه الحصص في السوق المالي الإسلامي وتحديد نوع المشاركة إذا كانت مستمرة أو متناقصة، وذلك لقاء عائد فعلى حقيقي حسب نتيجة المشروع من ربح أو خسارة.¹

أدوات البيوع (المربحة والسلم والاستصناع)

حيث تقوم جهة معينة في السوق المالي بإصدار سندات بيوع يمثل كل سند حصة في رأس مال المشروع لتمويل السلع والبضائع الحالة كما في المربحة والمؤجلة كما في السلم والاستصناع وذلك لقاء عمولة لهذه الجهة وتتولى هذه الجهة متابعة المستحقات وتوزيع الارباح الفعلية لأصحاب السندات أو الأسهم .

أدوات المنافع: وهي سندات الإجارة التي تقوم على أساس عقد الإجارة المعروف في الفقه الإسلامي حيث تقوم جهة معينة تملك عقارات مؤجرة تدر دخلاً بشكل منتظم بإصدار سندات إجارة للتداول بين المتعاملين ويمثل كل سند حصة في ملكية العقار يستحق حامله بحسب نصبه في هذا العقار جزء من الايراد المتحقق، أود تقوم جهة معينة بشراء أصول ثابتة مثل معدات أو سيارات وتقوم بإصدار سندات تمثل مجموعها رأس مال هذه

¹ ينظر احمد محمد محمود نصار، مرجع سابق.

الأصول وتقوم بإدارتها من تأجير وصيانة وتأمين لقاء عمولة، ومن ثم تحويل صافي المتحقق لحاملي السندات أو الأسهم.

المبحث الثاني: مجال وضوابط الهندسة المالية الإسلامية

إن الهندسة المالية مثلها مثل كل المعاملات الإسلامية تقوم على مبدأ أن الأصل في المعاملات الإباحة فمجالها واسع غير محدود، مع مراعاة بعض الضوابط التي تنظم هذه المعاملات، وحظر ما يحيدنها عن مسارها،

المطلب الأول: مجال الهندسة المالية الإسلامية

الفرع الأول: الأصل في المعاملات الإباحة

من المعروف أن الأصل في العبادات الحظر حتى يرد النص من الشارع لقوله صلى الله عليه وسلم: "من أحت في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"¹.

وأما المعاملات فالأصل فيها الإباحة². ودل على ذلك الكثير من النصوص من أهمها:

- 1- قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِّن رَّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ - اللَّهُ إِذْ لَكُمْ أَمٌّ عَلَى اللَّهِ تَقَرُّونَ﴾³
- 2- وقوله سبحانه ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السِّتْنُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَّاتَقَرُّوْا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ إِنَّ الَّذِينَ يَقَرُّوْنَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ لَا يَقْلُحُونَ﴾⁴ مَتَاعٌ قَلِيلٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ⁴

والأصل في الشروط التي يتفق عليها المتعاقدان الإباحة لقوله صلى الله عليه وسلم: "المسلمون عند شروطهم"⁵ وفي رواية أخرى: "الصلح

¹ رواه البخاري، 167/3.

² الراجح من أقول العلماء بناء على ترجيح أن الأصل في الأعمال الإباحة لا الحظر.

³ سورة يونس، الآية 59.

⁴ سورة النحل، الآية- 115 116.

⁵ رواه البخاري، 52/3.

جائز بين المسلمين لإصلاحاً أحل حراماً أو حرم حلالاً"¹

الفرع الثاني: الجمع بين الثبات و المرونة

يقول محمد قطب: "هناك أمور متغيرة إذن الشارع بالاجتهاد فيها، ولكنه قيدها - في تغييرها الدائم - بمحور ثابتة أو أصول ثابتة، لا يجوز أن تحيد عنها في أثناء تغييرها و نموها بما يلائم ما يجد في حياة الناس"²، فالأحكام المتعلقة بالمعاملات المالية منها ما هو ثابت لا يتغير بتغير الظروف والأحوال، جاءت لتكون أساساً للمعاملات كالأحكام التي تتعلق بمقاصد الشريعة في حفظ المال والعدالة خاصة تحريم الربا وأكل أموال الناس بالباطل، وهناك أحكام أخرى متغيرة حسب تغير علة الحكم والمصلحة حسب تبدل الظروف والأحوال الناس ومتطلباتهم المتزايدة.

الفرع الثالث: مراعاة المصلحة

تقوم الشريعة الإسلامية على مراعاة مصالح العباد في الدنيا والآخرة وإن خفت هذه المصالح عن العقل البشري، وباستقراء فروع الشريعة نجد أنها تنقسم من حيث التعليل إلى ثلاث أقسام وهي:³

- قسم مغل لا محالة
- قسم تعبدي محض - لا يلتفت فيه للعلة وإن كانت واضحة - يرتكز في العبادات،
- قسم متوسط بين القسمين - علة خفية، واستتبط له الفقهاء علة. وعلى حسب هذا التقسيم فإن الأصل في العادات - القسم الأول والثالث - الالتفات للمعاني،⁴ وهو منطلق علم المقاصد، والباحث في المجال الاقتصادي

¹ رواه الترميذي في سننه، وقال حسن صحيح.

² محمد قطب، واقعة المعاصر، معرفة المدينة، جدة، 1988م، ص 469.

³ ينظر محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، ط2، عمان، دار النفائس، ص ص 241، 240.

⁴ ينظر الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، 300/2.

الإسلامي لا بد أن يدرك أولويات الشريعة في ترتيب مصالح العباد كأفراد وجماعات، حتى يتسنى له أن يجتهد في ما استجد من الأحوال الناس و يقدر على الموازنة بين ما تضارب منها، ومعرفة المصالح الحقة التي تبنى عليها الاحكام وشروطها، عن طريق فهم المقاصد بتتبع الاحداث الجزئية لتكوين قواعد و مقاصد كلية في مجال الاقتصاد و من ثم محاولة الاتيان بحلول وابتكارات لما يواجهه الاقتصادي المسلم في السوق العالمية المعاصرة من حاجات لابد له من التعامل معها.

الفرع الرابع: البعد والدعم الاجتماعي والأخلاقي

يقصد بالبعد الاجتماعي للمعاملات الاقتصادية بصفة عامة أن الاقتصاد الإسلامي قام على خدمة المجتمع، والموازنة بين مصالح الافراد والجماعات، والمستقرى لفروع الشريعة في هذا المجال يجد أن المشرع يرجح كفة مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد الأمر الذي يتجلى في حرمة الربا، تلقي الركبان، الاحتكار والأمثلة كثيرة.

أما عن الدعم الاجتماعي والأخلاقي للاقتصاد الإسلامي منطلق من أن الاقتصاد هو المؤثر الأهم في حياة الأمم ورفاهيتها؛ فلا بد أن يدعمه المجتمع حتى لا يتدهور و يصل إلى مرحلة الازمة، فنجد الشريعة الإسلامية ترسي الكثير من المبادئ ذات البعد الاجتماعي والأخلاقي، التي تحل مشكلات اقتصادية من شأنها أن تخلق الأزمات مثلاً:

1- الحث على القرض الحسن، فحرمة الربا لا تعني حرمة الاقتراض، فالله عز وجل يقول في كتابه ﴿الْعَزِيزُ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَئْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ..الآية¹﴾. فلاقتراض يدخل من باب رفع الكرب، وفي هذا الصدد يقول صلى الله عليه وسلم: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه من كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن

¹ سورة البقرة، الآية 282.

مسلم كربة فرج الله عنه بها كربة من كرب يوم القيامة ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة¹

2- انظار المعسر: حكى ابن كثير في معرض تفسيره قول تعالى ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾²

حديث رسول الله من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله في ظله،³ ففي الحديث⁴ والآية حث على انظار المسر وربط للمعاملات المالية بالجانب الاخلاقي و الترغيب فيه، بالجزاء الدنوي و حتى يوم القيامة.

3- سداد دين الغارمين: لقد كفل الاسلام سداد دين الغارمين لأنهم يدخلون في قوله تعالى

المبحث الثاني: حدود الهندسة المالية الإسلامية

الفرع الأول: تحريم أكل أموال الناس بالباطل

لقد حرم الله سبحانه و تعالى أكل أموال الناس بالباطل في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾⁵

وقال أيضا جل وعلى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتَذَلُّوا بِهَا إِلَىٰ الْحُكَمِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁶
وقال صلى الله عليه وسلم: "لا يحل للرجل أن يأخذ مال مسلم إلا برضاه"
فالشريعة الإسلامية عنت بحرمة أكل أموال الناس بالباطل، وصورت خطورة

¹ رواه مسلم، باب تحريك الظلم، ح2580.

² سورة البقر، الآية 279.

³ رواه مسلم، باب حديث جابر، ح3006.

⁴ انظر أحاديث أخرى في نفس المعنى أوردها ابن كثير في تفسير الآية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999 م، ج1، ص270.

⁵ سورة النساء، الآية 29.

⁶ سورة البقرة، الآية 188.

التعدي على زينب الحياة الدنيا، وجعلت من يقتل دون ماله شهيداً .

ومن أوضح أسباب أكل أموال الناس بالباطل الربا الذي حرمه تعالى صراحة في قوله سبحانه ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْلِ وَاللَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً قَلْبُهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾¹ وفيه إشارة إلى كل أنواع الربا سواء الفضل أو النسيئة أو ما تضمنهما معاً لما فيها من أكل لأموال الناس من غير مقابل.

الفرع الثاني: تحريم الغرر والغبن

تقوم الشريعة الإسلامية على إقامة العدالة في المجتمع والمساوات والتخفيف من حدة التفاوت بين الناس دون فصل الجانب الاخلاقي عن الجانب الفقهي القضائي، فنجد أنها في الجانب الاقتصادي تركز على تحريم ما كان من المعاملات محلها محرم، كما تحرم الظلم الذي يقع على أي طرف من الاطراف سواءً لضعفه أو عدم علمه، من خلال الوقوف على الوضوح خلال التعاقد و من ثم التزام الشروط، فنجد أن معظم البيوع المحرمة في الاسلام تدخل تحت باب الغرر، عن ابن عمر رضي اله عنه قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيع الغرر"²؛ و الغرر في اصطلاح الفقهاء "ما يكون مستور العاقبة"³ و من أمثلته بيع الحصاة، بيع المنابذة، بيع حبل الحبل...الخ⁴، و مما ادخل ضمن هذا الباب من المعاملات المعاصرة عقد التأمين التجاري، و العقود الآجلة، و الخيارات.

ولأن المعاملات لا تخلو من الغرر، درس العلماء الغرر المؤثر في

¹ سورة البقرة، الآية 274.

² رواه البيهقي، في السنن الكبرى، 338/5.

³ شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخس، المبسوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000، ج12، ص346.

⁴ ينظر في أنواع البيوع المحرمة لاحتوائها على الغرر، الصديق الضير، الغرر وأثره في العقود في الفقه الإسلامي، ص ص 76-77، نقاً عن محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط2، عمان، دار النفائس، 1418هـ، 1998م، ص ص18، 17.

العقود و اشترطوا أن يكون:¹

- أن يكون مؤثراً ، فيخرج غير المؤثر الذي تدعوا اليه الحاجة، كبيع الثمار بعد بدو صلاحها،
- أن يكون الغرر أصلاً وليس تابعاً؛ مثل بيع الثمار تبعاً لشجرها قبل بدو صلاحها.

أما عن الغبن و فالشريعة الإسلامية بالإضافة إلى الجانب الاخلاقي الديني الذي يحرمه في قوله تعالى ﴿وَلَا تَبْخَسُوا الْبِائِسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُقْتَدِرِينَ﴾² نجد أن الفقهاء قد درسوه من الجانب القضائي الملزم برفع الغبن الفاحش.

الفرع الثالث: سد الذرائع

سدُّ الذرائع في الاصطلاح: هو منع الوسائل التي ظاهرها الاباحة، والتي يتوصل بها إلى محرم، حسماً لمادة الفساد، ودفعاً لها.³

والمستقرراً لأحكام المعاملات، والمعاملات المالية خاصة يجد أنها جاءت سداً للذرائع فحرمة الربا مقصدها سد باب ذريعة احتكار رعوس الأموال، وعدم المساواة في المجتمع، في نفس هذا الباب يدخل تحريم بيع العينة⁴ لأنها ذريعة للربا فعلى بالحث أن يَفْعَلَ هذا المبدأ في دراسته للمنتجات الجديدة وأثارها الايجابية والسلبية والموازنة بينها على المدى القصير

¹ بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط4، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1975م، ج2، ص ص174-175.

² سورة الشعراء، الآية 183.

³ ينظر: أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، الفروق أو أنوار البروق في أنواع الفروق، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م/ ج2، ص59.

⁴ العينة المحرمة: أن يبيع سلعة بثمن الى أجل معلوم ، ثم يشتريها نفسها نقدا بثمن أقل ، وفي نهاية الأجل يدفع المشتري الثمن الأول، والفرق بين الثمنين فضل هو ربا ، للبائع الأول . فهي قرض في صورة بيع، لاستحلال الفضل. الموسوعة الفقهية الكويتية وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، ط2 مطبعة دار الصفاة مصر، 1404هـ، ج09، ص99.

و الطويل، وعلى مستوى الافراد والجماعات، فما كان منها نفعه أكثر من ضره قبله، و ما كان العكس فالعكس.

الفرع الرابع: أحكام الطعام الخاصة

للطعام أحكام خاصة في الشريعة الإسلامية نظراً لعظم شأنه، وتوقف حاجة الناس والشعوب عليه، فلا بد على الباحث في أن يأخذها بعين الاعتبار، في دراسته وبحثه في ظل ما استجد من عقود ومعاملات تكاد تكون وهمية.

ومن أهم أحكام تجارة الطعام في الاسلام:

- أحكام الربا الخاصة به: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل¹ يتقيد بما فيه معيار شرعي وهو الكيل والوزن، ونهيه عن بيع الصاع بالصاعين يتقيد بالمطعوم المنهي عن التفاضل فيه.

- أحكام بيع الطعام قبل القبض قال النبي صلى الله عليه وسلم: مَنْ أَتَى طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ²

- أحكام بيع الثمار قبل بدو صلاحها: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المخابرة والمحاولة والمزابنة وعن بيع الثمرة حتى تطعم ولا تباع إلا بالدرهم والدنانير إلا العرايا.³

فإن كانت بعض المعاملات المالية المعاصرة جائزة في غير الطعام فهي مع مراعاة أحكام بيع الطعام قد تكون غير جائزة، خاصة في التعامل بالأصول المالية التي نظائرها العينية عبارة عن طعام.

¹ رواه مسلم، باب بيع الطعام مثلاً بمثل، ح 1552.

² رواه البخاري، باب ما يذكر في بيع الطعام و حكره، ح 2133،

³ رواه مسلم، باب النهي عن المحاولة والمزابنة وعن المخابرة وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، ح 1536.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الهندسة المالية الإسلامية "المفهوم و الضوابط" نستنتج:

إن الهندسة المالية الإسلامية هي مجموع الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من العمليات المالية المبتكرة، بالإضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل، مع مراعاة توجهات الشريعة الإسلامية.

تهدف الهندسة المالية الإسلامية إلى إيجاد الحلول للمشاكل المالية بطريقة كفؤة اقتصادياً وموافقة لأحكام الشرع، دون التركيز على تقليد المنتجات المالية التقليدية.

تقوم الهندسة المالية الإسلامية على مبدأ الالتزام بالضوابط الشرعية التي تضمن في مجموعها إلى إقامة الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي، والمساهمة الحقيقية في التنمية الاقتصادية.

إن مجال الهندسة المالية الإسلامية واسع كما هو الحال بالنسبة لكل المعاملات الإسلامية، يتميز بمراعاة المصلحة والربط بين الثبات والمرونة حتى يكون قابل للتطبيق في كل مكان وزمان، كما يمكن له الاستثمار و التكوين في جانب الدعم الاجتماعي و الاخلاقي للمعاملات المالية.

إن القول بأن مجال العمل في الهندسة الإسلامية واسع لا يعني عدم انضباطه، فالشارع الحكيم وضع قواعد حتى لا تخرج هذه المعاملات عن تحقيق المصالح، العامة و الخاصة، فسد ذرائع الفساد من خلال تحريم أكل أموال الناس بالباطل، و تحريم العقود التي تحوي الغرر أو الغبن الفاحش لأحد الطرفين، كما خص الطعام بأحكام خاصة نظراً لعظم شأنه و كبير أثره على المجتمع.

قائمة المراجع:

- القرآن الكريم
- السنة النبوية
- الكتب
- 1- أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير تفسير القرآن العظيم، دار طيبة للنشر والتوزيع، 1999 م.
- ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ط4، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، 1975م.
- 2- أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي، الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998م.
- 3- محمد ابن علي بن محمد الشوكاني إرشاد الفحول الي تحقيق الحق من علم الأصول، دار الكتاب العربي، ط2، 1419هـ - 1999م.
- 4- محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر الميساوي، ط2، عمان، دار النفائس.
- 5- محمد عثمان شبير، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط2، عمان، دار النفائس، 1418هـ، 1998م.
- 6- محمد قطب، واقعنا المعاصر، معرفة المدينة، جدة، 1988م.
- 7- سامي السويلم، صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي، بيت المشورة، الكويت، 2004م.
- 8- شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي، المبسوط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2000.

الملتقيات

- عبد الكريم أحمد قندوز، الهندسة المالية واضطراب النظام المالي العالمي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الرابع لكلية العلوم الإدارية والاجتماعية بجامعة

الكويت، "الازمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي" المنعقد
بتاريخ 15-16/12/2010.

المواقع الإلكترونية

احمد محمد محمود نصار، الأسواق المالية الإسلامية: مبادئها وأدواتها،
Islamic_econoics@yahoogroups.com، 2014/08/31، سـ
12:00.